المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا يشيد بمخطط المغرب الأخضر

إجراءات ملموسة للحد من الهدر الغذائي في العالم

أسدل الستار عن أشغال المؤتمر الإقليمي 32 للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، المنعقد خلال الفترة 24 – 28 فبراير2014، حول تحديات الأمن الغذائي الإقليمي وتعهدت الحكومات بتعزيز تعاونها لمعالجة القضايا الحرجة لإدارة المياه، والفاقد الغذائي، وبناء مجتمعات ريفية أكثر مرونة وقدرة على المجابهة.

محمد التفراوتي

عقدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO» المؤتمر«32-NERC» بمقرها بالعاصمة الإيطالية، خلال الفترة 24 – 28 فبراير 2014..

وركز المندوبون مباحثاتهم على حالة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، و تدارسوا استراتيجية للإدارة المستدامة للموارد المائية في وقت يواجه الإقليم ما يمكن أن يصبح أسوأ تحد ناجم عن ندرة المياه على امتداد تاريخه الطويل. وبحث المؤتمر، أيضاً، سبل الحد من خسائر الأغذية والهدر الغذائي في المنطقة، حيث يجري إهدار كمية هائلة من المواد الغذائية المنتجة للاستهلاك، على طول السلسلة الغذائية.

ونوقش البُعد الجنساني في الزراعة والقطاع الريفي بالشرق الأدنى وشمال إفريقيا كمحور رئيسي، إلى جانب تحديد البلدان الأعضاء في الإقليم المجالات ذات الأولوية في أنشطة المنظمة على صعيد المنطقة لفترة العامين المقبلين.

وأكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن الحد من فاقد الخسائر الغذائية والهدر الغذائي المرتفعين في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا سوف يكون حاسماً لتحسين توافر الغذاء، وبلوغ غاية الأمن الغذائي، والحد من الضغوط على الموارد الطبيعية في الإقليم، الذي يشهد نمواً سكانياً سريعاً. ويعتمد الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على الواردات لتلبية أكثر من 50 في المائة من احتياجاته الغذائية، إلا أنه يفقد ما يصل إلى ثلث الغذاء الذي ينتجه ويستورده، بما في ذلك ما يتراوح بين 14 و19 في المائة من الحبوب، ونحو 26 في المائة من مجموع الأسماك والأغذية البحرية، و13 في المائة من اللحوم، و45 في المائة من الكميات الكلية لديه من الفاكهة والخضر.

وطرحت منظمة «فاو» إطاراً استراتيجياً إقليمياً للحد من خسائر الأغذية والهدر على صعيد الإقليم، على بساط البحث خلال المؤتمر. وقطعت حكومات الإقليم التزاماً للحد من فاقد الخسائر والهدر الغذائي في المنطقة بنسبة 50 في المائة، خلال 10 سنوات. وتنعكس خسائر الموارد والعمالة الناجمة عن ذلك في بلدان الإقليم على هيئة تراجع العوائد الاقتصادية لقطاع الزراعة والمزارعين والأعمال الصناعية الزراعية، مع ارتفاع فواتير الواردات الغذائية.

ويعاني 11 في المائة من سكان الإقليم الجوع المزمن، ويتألف معدل كبير بضمنهم من الأسر الريفية الضعيفة التي تعتمد على الزراعة كمورد لمعيشتها. وتشير البحوث إلى أن سبل المعيشة والدخل يمكن أن تستفيد من الدعم في مجال تقليص الفاقد الغذائي للخسائر والهدر على امتداد سلسلة القيمة الغذائية.

وأقر مؤتمر منظمة «فاو» الإقليمي ثلاثة مقترحات رئيسية طرحت للبحث خلال المحادثات. عالج المقترح الأول وضع إطار إقليمي للأمن الغذائي والتغذية من شأنه أن يُناسق بين بلدان الإقليم بهذا الشأن. وتبلغ أعداد من يعانون نقص الغذاء في 19 بلداً بإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ما يقرب من 43.7 مليون شخص، أو 10 في المائة من مجموع السكان. وتهدف منظمة «فاو» إلى خفض هذه الأعداد، ومواجهة النمو السكاني المستمر وسط تفاقم ندرة الموارد الطبيعية وظروف تغير المناخ الجاري، ما يتطلب تعاوناً أوثق بكثير في ما بين حكومات الإقليم.

ويدعو الإطار الاستراتيجي المعتمد، من قبل المؤتمر الإقليمي، الحكومات إلى العمل الوثيق معاً لمعالجة ضعف نمو الإنتاجية الزراعية، من خلال زيادة الاستثمار في البحوث والجهود الإنمائية؛ وتطبيق تحسينات للنهوض بكفاءة سلاسل الإمدادات للحد من التعرض بقوة لتطاير الأسواق والصدمات الأخرى؛ وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وبرامج التغذية والتعليم.

ويشكل إنشاء احتياطيات استراتيجية إقليمية للحبوب أداة أخرى قيد الدرس، للمساعدة في موازنة قفزات أسعار السلع الأساسية، كأجراء يتضمنه الإطار الاستراتيجي للأمن الغذائي.

ولاحظ جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في ختام المؤتمر، «أننا نعيش في بيئة من العولمة ولا يسعنا أن نضمن الأمن الغذائي لبلد واحد بعينه، إذ نحتاج إلى العمل سوياً. وثمة التزام قائم بالفعل من جانبنا، كدعامة نبني على صرحها من أجل عالم ينعم بالأمن الغذائي».

مخطط «المغرب الأخضر»

أكد وزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز اخنوش، أن مخطط المغرب الأخضر أدخل المغرب في منعطف حاسم، وسجله في دائرة من المنجزات المستديمة من خلال طبعه بدينامية من التطور المنسجم والمتوازن.

وأضاف أخنوش، في مداخلة تلاها بالنيابة عنه حسن أبو أيوب، سفير المغرب بإيطاليا، أن دينامية التطور هذه تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفلاحة المغربية وهوامشها في التقدم لمواجهة الرهانات الجديدة.

وأشار أخنوش إلى أن المغرب، الواعي بالرهانات الكبيرة التي تثيرها المسألة الغذائية، جعلت من استمرارية الفلاحة ومن الأنظمة الغذائية «أكثر من مجرد رغبة، بل واجبا في الزمن الحاضر»، مضيفا أن المغرب عقلن أمنه الغذائي، في إطار انفتاح متحكم فيه يتيح له تثمين مزاياه المقارنة واستغلال إمكانيات السوق الدولية بشكل أفضل.

وقال أخنوش إن المغرب اختار مقاربة الأمن الغذائي بطريقة شمولية بوضع مخطط «المغرب الأخضر»، الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس في 2008 في مسعى لجعل الفلاحة المحرك الأول للاقتصاد الوطني، مضيفا أن «هذه الاستراتيجية الصلبة والقطاعية والمندمجة تقوم على الأمد الطويل، وتطمح إلى فلاحة دائمة ومجددة كي تكون تنافسية ومندمجة اجتماعيا». وفضلا عن ارتفاع الإنتاج والإنتاجية، وتثمين المنتجات الفلاحية والبحث في الأسواق، تدمج هذه الاستراتيجية نمو مداخيل الفلاحين مع حمايتهم من التغييرات المناخية، من خلال منتجات للتأمين المدعوة لأن تتعمم وتتنوع.

وذكر الوزير بأن مخطط المغرب الأخضر يندرج في إطار ثلاثية التنمية المستدامة التي تكشف عن الكفاءة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي وصيانة الموارد الطبيعية، ملاحظا أن هذا المخطط يقوم على أساسين تؤطرهما مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وبرامج طموحة تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاستعمال المعقلن، خاصة الماء والتربة والتنوع الفلاحي.

واعتبر أخنوش أنه بعد حوالي 5 سنوات من التطبيق غير مخطط المغرب الأخضر الفلاحة بالبلد ووضع أسس نظام زراعي جديد.

«فكّر وكُل ووفّر»

قبل أن يصل الغذاء إلى مائدة الاستهلاك بوقت طويل، تبدأ الخسائر كمياً ونوعياً نتيجة لجملة عوامل، هي التقنيات الزراعية غير السليمة، وعدم توافر تخزين مبرّد أو وسائل للنقل، والتعرض للحرارة العالية وأشعة الشمس مباشرة في الأسواق والهواء الطلق؛ إلى جانب نقص السياسات أو عدم ملاءمتها، وثغرات اللوائح والتنظيمات على مستويي المؤسسات والتنسيق.

واعتمد المشاركون في المؤتمر الإقليمي الإطار الاستراتيجي الإقليمي المطروح، وقدموا التوصيات التالية شاملةً جملة من المجالات الواسعة النطاق للعمل، على النحو التالي:

– تحسين جمع البيانات والتحليل والمعلومات.

– رفع مستوى الوعي العام وتعزيز الممارسات الجيدة في صفوف المزارعين والمستهلكين، وبين أولئك الذين يتعاطون الأغذية على طول سلاسل التوريد.

– وضع السياسات واللوائح اللازمة وتعزيز التعاون والتنسيق في ما بين الأفراد والمؤسسات والبلدان.

– تشجيع الاستثمار وإشراك القطاع الخاص.

وينسق الإطار الإقليمي لبلدان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا مع المبادرة العالمية للمنظمة بشأن خسائر الأغذية والحد من الهدر الغذائي، أو ما يعرف باسم "فكّر، وكُل، ووفّر" أو (SAVE FOOD) وإن كان مصمماً خصيصاً لمراعاة احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الخصائص النوعية لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

تعاون في مجال المياه

أصدر المؤتمر الضوء الأخضر، إضافة إلى الإطار الاستراتيجي، للتوسع في المبادرة الإقليمية لمنظمة «فاو» بشأن ندرة المياه، لتتجاوز البلدان الست الرائدة المتضمنة فيها وتشمل الإقليم بأسره. وفي نطاق المبادرة، ستركز بلدان الإقليم على النهوض بممارسات إدارة المياه على المستوى الوطني مع توثيق العمل عبر الحدود لتطوير نُهُج تعاونية لإدارة هذا المورد الطبيعي الحاسم. وتراجع نصيب الفرد من توافر المياه العذبة في الإقليم بنسبة الثلثين على مدى السنوات الأربعين الماضية، ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 50 في المائة في السنوات الخمس والثلاثين المقبلة إذا استمرت الاتجاهات الحالية للنمو السكاني وأنماط الاستهلاك الجارية. ويستخدم قطاع الزراعة حالياً 85 في المائة من إمدادات المياه العذبة المتاحة في المنطقة.

واعتمد المؤتمر مبادرة إقليمية ستسعى إلى الحد من الفاقد الناجم عن خسائر الأغذية والهدر الغذائي. إذ يعتمد إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على الواردات لتلبية أكثر من 50 في المائة من احتياجاته الغذائية، إلا أنه يفقد ما يصل إلى ثلث الغذاء الذي ينتجه ويستورده.

أولويات منظمة «فاو»

وطلب المؤتمر إلى المنظمة أن تركز جهودها على مساعدة البلدان في معالجة ثلاث قضايا حاسمة هي ندرة المياه، وبناء القدرة على التكيف والمجابهة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، ودعم صغار المزارعين والزراعة المحدودة النطاق. وتبلغ مخصصات ميزانية المنظمة للأنشطة المقررة في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا للفترة 2014 – 2015، ما مجموعه 45.8 مليون دولار أمريكي، وتقدّر الاحتياجات الإضافية للمساهمات الطوعية بما يبلغ كلياً 95.5 مليون دولار. وأقرّت البلدان المشاركة في المؤتمر الإقليمي بالحاجة إلى تعبئة موارد إضافية لدعم الأمن الغذائي والتغذية، أيضاً من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب وإقامة الشراكات، وعن طريق إنشاء صندوق التضامن الإقليمي الجديد قيد الإعداد لدى المنظمة بمساهمة أوّلية من قبل الحكومة العراقية مقدارها 2 مليون دولار أمريكي. وتنهض المؤتمرات الإقليمية كأعلى هيئات رئاسية لمنظمة «فاو» على الصعيد الإقليمي، بمهمة جوهرية في ضمان فعالية أنشطة المنظمة ميدانياً كما تؤدي دوراً حاسماً في تحديد أولويات عمل المنظمة وأنشطتها.

وصرح جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة«FAO» ، خلال افتتح الاجتماع الوزاري ضمن أعمال المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، أن هذه القضايا ليست محدودة بالحدود الوطنية للبلدان. وأكد أن حالة الأمن الغذائي المتدهورة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لا تعزى فحسب إلى القيود الهيكلية، التي يواجهها الإقليم في إنتاج ما يكفيه من غذاء أو إلى اعتماده المتزايد على الواردات الغذائية، وإنما تُرد أيضاً إلى عوامل النزاع وتدفق اللاجئين والهجرة.

وأضاف المدير العام لمنظمة «فاو» إنها قضايا «تؤثر على الإقليم ككل، وتنعكس عواقبها إلى أبعد من ذلك بكثير».

وزاد قائلاً «نعلم أن هنالك صلة وثيقة بين السلام والأمن الغذائي؛ وبين الجوع والصراع». وأوضح بالقول، «لقد رأينا كيف تولّدت الصراعات نتيجة الخلافات حول الغذاء والموارد، مثل الأرض والمياه». وأكد أن «السلام أمر أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، والأمن الغذائي أمر أساسي من أجل حفظ السلام».

خفض الجوع

أبلغ غرازيانو دا سيلفا المؤتمر الإقليمي بأن الهدف الإنمائي للألفية مايزال في متناول اليد على الصعيد العالمي، ولكن ثمة حاجة إلى دفعة نهائية، خلال فترة 672 يوماً الأخيرة المتبقية قبل الموعد النهائي المحدد، على أن كلاً من الجزائر، وجيبوتي، والأردن، والكويت، وقيرغيزستان، والمغرب، وتركمانستان هي من بين البلدان التي حققت بالفعل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، لخفض نسبة الجياع إلى النصف، خلال الفترة من 1990 إلى 2015.

كما أن مستويات نقص التغذية لدى كل من مصر، وجمهورية إيران الإسلامية، ولبنان، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة كانت بالفعل دون نسبة 5 في المائة في عام 1990، كحد يشكل خطاً قاعدياً لأهداف الألفية الإنمائية.

مبادرات «فاو»

دعا الرئيس التنفيذي لمنظمة «فاو» بلدان الإقليم إلى دعم تنفيذ ثلاث مبادرات إقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا أطلقتها المنظمة كاستجابات للأولويات التي حددتها البلدان الأعضاء، وهي المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه، والمبادرة الإقليمية بشأن المرونة وبناء قدرات المجابهة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، والمبادرة الإقليمية للزراعة المحدودة النطاق والتنمية الريفية المشتملة لمختلف الأطراف.

وشجع المدير العام بلدان الإقليم على زيادة مساندتها للمزارعين الأسريين في المنطقة، من خلال ضمان نفاذهم إلى امتلاك التكنولوجيات الملائمة، والخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق، والموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، بالإشارة إلى سنة 2014 باعتبارها السنة الدولية للزراعة الأسرية. كما شجع البلدان على المشاركة في المناقشات للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التي اقترحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي لدى «فاو» للاستثمار الزراعي المسؤول، الذي من شأنه أن يساعد على ضمان مساهمة الاستثمارات في نمو المزارعين الأسريين.

التمويل «عقبة كبرى»

وأبلغ المدير العام المؤتمر الإقليمي بأن الفترة 2012 – 2013 شهدت تعبئة 100 مليون دولار أمريكي لدعم أنشطة المنظمة على الأصعدة الوطنية، سيما لدى البلدان المتضررة بالصراعات، وغير ذلك من حالات الطوارئ.

وأضاف أن «التمويل مع ذلك ما يزال يشكل معوقاً رئيسياً أمام توسع نطاق أنشطة المنظمة على المستويات القطرية في الإقليم»، داعياً البلدان ذات الدخل الأعلى في المنطقة إلى زيادة ما تقدمه من دعم. وقال غرازيانو دا سيلفا أنه يأمل أن تحذو بلدان أخرى حذو المثال الحميد للحكومة العراقية في التعاون الإقليمي، التي ستساعد مساهمتها على إطلاق الشرارة الأولى لصندوق أمانة التضامن الإقليمي. وأضاف أن الاتفاق على استراتيجية إقليمية النطاق لتمويل دعم الأمن الغذائي في اليمن تُعد قضية ذات أهمية خاصة.

يشار إلى أن المؤتمر شهد حضور أكثر من 160 مندوباً، من بينهم 11 وزيراً، و21 عضواً من المجموعة الإقليمية للشرق الأدنى، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان المراقبة.

المصفاة الجديدة يمكن أن تنقذ حياة الملايين من البشر

إطلاق «أنبوب الحياة» لتصفية المياه غير الصالحة للشرب

محمد ت.

أضحى واردا وممكنا الولوج إلى المياه الصالحة للشرب بجميع أنحاء العالم بعدما أطلقت الشركة الدولية «فيسترغارد» (Veste – gaard)، التي تشتغل في اتجاه تحسين الصحة في البلدان النامية، أنبوبا يسمى «أنبوب الحياة» (LifeStraw) يمكن من امتصاص المياه غير الصالحة للشرب دون مخاطر صحية كبيرة، ويمكن أن ينقذ حياة الملايين، وهو عبارة عن مصفاة قوية في حجم لفافة السيجار (25 سنتيما في الطول و2.9 سنتيما في القطر) ومصنوع من البلاستيك، وهو خفيف الوزن (56 غراما).

ويذكر أن ما يقرب من 780 مليون شخص في العالم لا يحصلون على مياه الشرب، كما يموت كل 21 ثانية طفل من الإسهال، بسبب التسمم.

وأكدت بعض المصادر أن هذا الاختراع (LifeStraw)، الذي ينظف المياه غير الصالحة للشرب، يمكن أن ينقذ عددا لا يستهان به من الأرواح.

«أنبوب الحياة»، كما سمي، سوف يقوم بتصفية الكائنات الدقيقة عبر مسلك ألياف مجوفة لا تترك مرور إلا الماء النقي فقط، لذا فإنه يقوم بإزالة الأشياء المسببة للأمراض المحتملة من قبيل التيفوئيد والكوليرا والدوسنتاريا، فضلا عن الطفيليات.

ويستطيع أنبوب الحياة (LifeStraw) تصفية 700 لتر من المياه، أي ما يعادل استهلاك الفرد للمياه لمدة سنة.

وذكرت بعض المصادر أن هذا الأنبوب المصفاة أثبت فعاليته في حالات الكوارث الطبيعية الكبرى، بما في ذلك الزلزال في هايتي والفيضانات في باكستان.